ECA/RFSD/2024/8/Rev.2

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 April 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ٨ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تقرير مرجعي عن الموضوع الفرعي المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية

أولا- مقدمة

١- لقد تولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد هذه الورقة استنادا إلى مدخلات من مختلف الشركاء[١] الذين يُساهم عملهم في تحقيق الهدف ١٦[٢] من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف الذي لا غنى عنه لتحقيق جميع الأهداف على نحو شامل. والواقع أن الحكم الرشيد يشكل الأساس الذي تُبنى عليه جميع الغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢- إن وجود مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع أمرٌ ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحتاج الناس في كل مكان إلى التحرر من الخوف من جميع أشكال العنف وعدم الشعور بالأمان بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو ميلهم الجنسي. وهناك حاجة إلى مؤسسات

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3

[١] الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي، ومكتب التنسيق الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

[٢] التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

A.24-00503 (A)

عامة شاملة لتقديم خدمات عالية الجودة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، والسياسات الاقتصادية العادلة وحماية البيئة، في سبيل بلوغ الأهداف الأخرى. والهدف ١٦ في جوهره شامل لعدة قطاعات، فهو يدعو إلى وضع إطار مؤسسي فعال للتصدي للتحديات المرتبطة بتحقيق الأهداف. وفي غياب السلام والعدالة من خلال مراعاة حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي الفعال القائم على سيادة القانون، تتعرض التنميةُ المستدامة للخطر، وهو ما يحد من ازدهار الناس والكوكب.

٣- ولذلك، فإن تحقيق جميع الأهداف يرتبط ارتباطا وثيقا بصون السلام، ولا يمكن أن تتحقق التنمية بدون مجتمعات شاملة للجميع. وفي الوقت الذي شكّل إدراج فيه الهدف ١٦ في مجموعة الضرورات الإنمائية العالمية إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي، لا تزال هناك تحديات تعترض الجهود الرامية إلى تحقيقه.

٤- ومن الواضح أن الهدف ١٦ يتماشى مع التطلعات الإنمائية طويلة الأجل للاتحاد الأفريقي على النحو المنصوص عليه في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. ويرتبط الهدف ١٦ تحديدا بالأهداف التالية من خطة عام ٢٠٦٣: (أ) الهدف ١١، الذي ترِد فيه إشارة إلى القيم الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ (ب) والهدف ١٢، الذي يركز على المؤسسات القادرة والقيادة الداعمة للتحول على جميع المستويات؛ (ج) والهدفين ١٣ و١٤ اللذين وردت فيهما إشارة إلى صون السلام والأمن والاستقرار؛ (د) والهدف ١٥، الذي يرمي إلى إيجاد منظومة سلم وأمن أفريقية تؤدي وظائفها بصورة تامة وعملية. وعلاوة على ذلك، فإن الشمول في إطار الهدف ١٦ له روابط قوية مع الهدف ١٧ من خطة عام ٢٠٦٣، الذي يرمي إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، والهدف ١٨، الذي يرمي إلى تمكين الشباب. ولذلك، فإن الطابع المتكامل للأهداف الإنمائية الدولية والإقليمية، من وجهة نظر السياسة العامة، يستدعي بذل جهود منسقة ومتماسكة لتحقيقها من أجل تحقيق أقصى قدر من المنافع المتأتية من إنجاز هدف واحد، ومن ثم نقل تلك المنافع إلى الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الأخرى.

ثانيا- حالة تنفيذ الهدف ١٦: التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المقررة، بما في ذلك النتائج المبكرة والنُهج والممارسات الواعدة

٥- لقد ظل وضع الحوكمة بشكل عام كما هو عليه في أفريقيا منذ عام ٢٠١٩، بعد رصد اتجاه تصاعدي طفيف منذ عام ٢٠١٢. ويتمثل أحد الدوافع الحاسمة لهذه النتيجة في تدهور الأمن وسيادة القانون على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١٧، تآكلت حتى فئات

الحكم الرشيد المتمثلة في المشاركة والحقوق والإدماج ولا تزال تتأثر سلبا بالأزمة الثلاثية المستمرة.[٣] وبينما ظل متوسط أداء القارة الإجمالي على صعيد الحوكمة أفضلَ في عام ٢٠٢١ مما كان عليه في عام ٢٠١٢، انخفضَ إحساس الكثير من البلدان في أفريقيا بالأمان والطمأنينة والديمقراطية في عام ٢٠٢١ عما كان عليه في عام ٢٠١٢.[٤] وعلاوة على ذلك، في الوقت الذي شهد ٣٤ بلدا من أصل ٥٤ بلدا أفريقيا تحسنا في الحوكمة بصفة عامة منذ عام ٢٠١٢، تمكن ١٥ بلدا فقط من تسريع وتيرة التحسن من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، في حين تدهورت معدلات الأداء خلال تلك الفترة في ٢٢ بلدا.[٥]

٦- وقد استمرت معدلات الأداء على صعيد الحوكمة في مستوياتها نفسها في أفريقيا في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١، وذلك بشكل كبير بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في عام ٢٠٢٠ وزيادة الاضطرابات السياسية، وهو ما أدى إلى وقوع ثمانية انقلابات[٦] ناجحة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣.[٧] وكشفت الجائحة أيضا عن نقاط ضعف النظم الصحية والتعليمية الأفريقية والتمييز في السياسات والممارسات.

٧- ولا تزال النزاعات، وهي آفة دائمة في أفريقيا، تعصف بحوالي بلد واحد من كل ٣ بلدان في القارة، حيث تم تصنيف ١٤ بلدا على أنها متأثرة بنزاع متوسط أو شديد الحدة. وحوالي ٧٢ في المائة من البلدان الأفريقية على أنها إما متأثرة بالنزاع أو مجاورة لبلد واحد على الأقل متضرر من النزاع. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ١,٤٣ مليار شخص إما يقيمون في البلدان المتأثرة بالنزاعات أو يتقاسمون حدودا برية معها، وهو ما يجعلهم عرضة للآثار غير المباشرة.[٨] وقد أحرزت البلدان المتأثرة بالنزاعات التي تشهد مستويات عالية من الفقر باستمرار مستوياتٍ أقلَّ من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى وبقية العالم، وهو ما يثبت التحديات الكبيرة التي تخلفها النزاعات على تحقيق الأهداف.[٩]

---

[٣] تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في عام ٢٠٢٠، وغزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢١ وأزمة تغير المناخ المستمرة وآثارها المختلفة.

[٤] Mo Ibrahim Foundation, *2022 Ibrahim Index of African Governance: Index Report*, 2023, available at https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2023-01/2022-index-report.pdf.

[٥] المرجع نفسه.

[٦] يشمل ذلك الانقلابات في مالي في آب/أغسطس ٢٠٢٠، وفي تشاد في نيسان/أبريل ٢٠٢١، وفي غينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وفي السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وفي بوركينا فاسو في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وفي النيجر في تموز/يوليه ٢٠٢٣ وفي الغابون في آب/أغسطس ٢٠٢٣.

[٧] AJLabs, "Mapping Africa's coups d'etat across the years", Al Jazeera, 30 August 2023

[٨] African Development Bank, "Security, investment and development: a diagnostic assessment", 26 October 2022

[٩] A/78/234-S/2023/553.

٨- ورغم أن توافر البيانات قد تحسَّن بشكل كبير منذ عام ٢٠١٥، لا تزال هناك فجوات كبيرة، ولا تزال البيانات غير كافية لإجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز في تحقيق جميع غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١٦. وفي المتوسط، قدَّم ٤٠ في المائة فقط من البلدان بيانات لمدة عام واحد على الأقل منذ عام ٢٠١٥،[١٠] وهو ما يحُد من توافر المعلومات اللازمة لدعم رسم السياسات القائمة على الأدلة. وبدون بيانات سليمة، فإن الحكومات تدير الأمور بصورة عشوائية، الأمر الذي يحول دون حدوث تحسن مستدام أو رسم سياسات فعالة.[١١] وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لتغيير مسار هذه الاتجاهات؛ وما لم يتحقق ذلك، فإن قدرة أفريقيا على تحقيق الأهداف وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ ستتأثر سلبا.

ألف- الغاية ١٦-١: الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

٩- لقد لوحظت اتجاهات سلبية في عدة مجالات تتعلق بالهدف ١٦، مثل عدم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وزيادة العنف، وتطور النزاعات، واستمرار عدم المساواة والفساد، وهو ما يؤدي إلى تآكل العقد الاجتماعي.[١٢]

١٠- ورغم انخفاض الوفيات الناجمة عن الإرهاب بمقدار الثلث على مستوى العالم منذ عام ٢٠١٥، فقد شهدت أفريقيا طفرة مقلقة في مثل هذه الوفيات، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي سجلت في عام ٢٠٢٢ أكبر زيادة في الوفيات بسبب الإرهاب في العالم، حيث ارتفعت بنسبة ٨ في المائة بحيث أصبحت تمثل ٦٠ في المائة من جميع الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم. وشهدت منطقة الساحل وحدها ٤٣ في المائة من الوفيات المرتبطة بالإرهاب العالمي في عام ٢٠٢٢، متجاوزة أرقام جنوب آسيا والشرق الأوسط مجتمعة ومسجلة ارتفاعا كبيرا بعد أن كانت النسبة عند ١ في المائة فقط في عام ٢٠٠٧.[١٣] وعلاوة على ذلك، وصل الإرهاب مؤخرا إلى بلدان جديدة، بما فيها بنن وتوغو وموزامبيق، وأصبح له تأثير على المناطق الواقعة بعيدا عن العواصم.

(١٠) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), OHCHR and United Nations Development Programme (UNDP), "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators: a wake-up call for action on peace, justice and inclusion", 21 September 2023, available at www.undp.org/publications/global-progress-report-sustainable-development-goal-16-indicators-wake-call-action-peace-justice-and-inclusion

(١١) Mo Ibrahim Foundation, *2022 Ibrahim Index of African Governance*

(١٢) UNODC, OHCHR and UNDP, "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators"

(١٣) Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index 2023: Measuring the Impact of Terrorism* (Sydney, 2023).

١١- ولا تزال آفة العنف تتحكم في حياة الناس وسبل عيشهم، حتى خارج المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة.[١٤] فعلى الصعيد العالمي، يفوق عدد الوفيات الناجمة عن جرائم القتل عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات وجرائم القتل الإرهابية، حيث تنجم ٤٤٠ ألف حالة وفاة عن جرائم القتل، مقابل ٩٤ ألف حالة وفاة مرتبطة بالنزاع و٢٢ ألف حالة وفاة بسبب الإرهاب. ويسود غموض كبير فيما يتعلق بالمنحى العام لمعدلات جرائم القتل في أفريقيا، وذلك نظرا لمحدودية توافر بيانات التسلسل الزمني . وفي عام ٢٠٢١، سجلت أفريقيا أكبر عدد من جرائم القتل العمد في جميع مناطق العالم، حيث بلغ عدد الضحايا ١٧٦ ألف ضحية.[١٥] ويمكن أن يُعزى معدل جرائم القتل لعام ٢٠٢١ إلى ما تشهده كينيا وجنوب أفريقيا من حوادث مرتبطة بالضغوط الناجمة عن الجائحة مثل البطالة. ومن المؤسف أن معدلات جرائم القتل لا تشهد أي انخفاض، بل إن أفريقيا ستظل معرَّضة لتفاقم هذه الحالة، نظرا لتزايد عدد سكانها من الشباب، ولكونها تشهد أكبر عدد من الأيام الحارة مقارنة بمناطق العالم الأخرى، فضلا عن استمرار أوجه عدم المساواة.

١٢- ويشكل نوع الجنس والعمر مؤشرين موثوقين للمخاطر المحتملة لوقوع جرائم القتل، حيث يمثل الشباب الذكور أكثر الفئات تعرضا للمخاطر مقارنة بالمجموعات الديمغرافية الأخرى في البلدان التي ترتفع فيها معدلات جرائم القتل، مثل نيجيريا، التي يفوق فيها عدد الضحايا الذكور عدد الضحايا الإناث بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، تعاني النساء بشكل غير متناسب من العنف المؤدي للوفاة الذي ترتكبه أُسَرهن. ورغم أن هذه الأمور تحدث في جميع مناطق العالم، إلا أن النسبة المئوية لجرائم قتل الذكور المرتبطة بالعنف الأسري، في المناطق التي تنخفض فيها معدلات جرائم القتل مثل أوروبا وآسيا، تقترب من ٢٠ في المائة، بينما تقل النسبة عن ١٠ في المائة في المناطق ذات المستويات العالية جدا من جرائم القتل، مثل أفريقيا. وغالبا ما يرتكب أفراد الأسرة جرائم القتل العمد على صغار الأطفال بدافع القوالب النمطية الجنسانية والعنف القائم على نوع الجنس.

(١٤) United Nations, “Our Common Agenda policy brief 9: a new agenda for peace”, July 2023.

(١٥) UNODC, “Executive summary”, in *Global Study on Homicide*, 2023, available at www.unodc.org/documents/data-and-analysis/gsh/2023/GSH23_ExSum.pdf.

باء- الغاية ١٦-٢: إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

١٣- لا يزال الأطفال، على الصعيد العالمي، يعانون من مستويات عالية من العنف البدني والجنسي والنفسي في بيئات مختلفة. ويقع أكثر من نصف الأطفال المتضررين ضحايا للعنف في محيطهم المنزلي، حيث يمارس العنف ضدهم أفرادٌ يعرفونهم ويثقون بهم.[١٦]

١٤- وفي أفريقيا، لا سيما في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٥٠ في المائة من الأطفال يعانون من شكل من أشكال العنف، بما في ذلك العقوبة البدنية كشكل من أشكال التأديب العنيف. غير أن هذه الإحصائية تزداد سوءا في حالات النزاع، حيث يتعرض الأطفال لانتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان مثل الرق والتجنيد.[١٧] والأطفال هم أيضا أكثر الفئات تعرضا للاتجار في أفريقيا.[١٨] ورغم الانخفاض الملاحظ عموما في هذا الصدد، إلا إن هذا الانخفاض ربما يُعزى إلى عدم قدرة السلطات على تحديد هوية الضحايا. وعادة ما يتم الكشف عن الفتيات كضحايا للاستغلال الجنسي، بينما يتم الاتجار بالفتيان لغرض النشاط الإجرامي. وعلاوة على ذلك، لا تزال النسبة المئوية للشابات والشبان الذين يتعرضون للعنف الجنسي ببلوغهم سن ١٨ عاما مرتفعة، حيث تبلغ ذروتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ في المائة) وغانا (١٠ في المائة) ورواندا (٩ في المائة).[١٩] وتشير التقديرات أيضا إلى أن أكثر من واحد من كل أربعة أطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يزاولون عملا. ولا تزال الفتيات عرضة للاستبعاد من المدرسة إذا كن حوامل، حيث تتزوج ٢٠ في المائة من الفتيات في أفريقيا قبل سن ١٨ عاما.[٢٠]،[٢١] وترتفع هذه النسبة إلى ٣٢ في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء

---

[١٦] UNODC, OHCHR and UNDP, "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators".

[١٧] African Partnership to end Violence against Children and African Child Policy Forum, *Violence against Children in Africa. A Report on Progress and Challenges* (Addis Ababa, 2019), available at: https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/2021/violence_against_children_in report_on_progress_and_challenges.pdf _africa_a

[١٨] بالإشارة إلى المؤشر ١٦-٢-٢ الذي يهدف إلى قياس عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال.

[١٩] بالإشارة إلى المؤشر ١٦-٢-٣ الذي يهدف إلى قياس نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ سنة والذين تعرضوا للعنف الجنسي في سن ١٨ عاما.

[٢٠] Amnesty International, "Africa regional overview". انظر المعلومات المتعلقة بالحالات في جمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا الاستوائية، المتاحة على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/ location/africa/report-africa/.

[٢١] جميع البيانات مأخوذة من قواعد بيانات اليونيسيف المتاحة على الرابط التالي: www.unicef.org/child-protection.

الكبرى. وفي الأماكن التي تستمر فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، خضعت مجموعة واسعة من الفتيات والنساء لهذه الممارسة.[٢٢]

١٥- وقد بُذلت جهود كبيرة في أفريقيا للقضاء على العنف ضد الأطفال. وإلى جانب الأهداف الدولية، توجد أيضا خطة عام ٢٠٦٣ والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. ولكن التقدم العام كان متواضعا، وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يعمل مع الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية استنادا إلى خطة شاملة. والواقع أنه رغم التصنيف الدولي الجديد للعنف ضد الأطفال، الذي يقدِّم تعاريف موحدة منسقة لقياس هذا العنف، لا توجد مواءمة بين المعايير القانونية والالتزامات السياسية الاستباقية. ويؤثر شح الاستثمارات الاقتصادية وعدم كفاية هامش المناورة المالي واستمرار الأوضاع الوطنية الحرجة تأثيرا سلبيا على نظم الحماية ويجعل الأطفال عرضة لقدر كبير من العنف.

جيم- الغاية ١٦-٣: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

١٦- إن سيادة القانون والمساواة في اللجوء إلى العدالة أمران حاسمان في بناء المجتمعات وتعزيز النمو. فهما يُيسِّران التمكين القانوني الذي يتيح توفير العدالة للجميع. وعندما يغيبان، تتعرض إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر من خلال التأثير السلبي على النمو الاقتصادي الشامل وعلى الحد من الفقر والاستبعاد. ويعد إنشاء هيكل قوي للحكم الرشيد لضمان سيادة القانون والمساواة في فرص اللجوء إلى العدالة للجميع، بما في ذلك نظامُ عدالة ملائم للأطفال، مجالا يتطلب التحسين في جميع المناطق، وأفريقيا ليست استثناء. وثمة حلقة مفرغة تتمثل في ضعف المؤسسات الذي يؤدي إلى انعدام سيادة القانون والعدالة، وهو ما يعرض إمكانية تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للخطر.

١٧- والبيانات المتوافرة عن الغاية ١٦-٣ محدودة. إلا أن المؤشر أظهر اتجاها نحو التدهور على الصعيد العالمي.[٢٣] وفي تقرير صدر مؤخرا، سُلط الضوء على استمرار انعدام الثقة عموما في مؤسسات العدالة الجنائية، وهو ما يمكن أن يشكل عائقا خطيرا أمام إقامة مجتمع منصف.[٢٤] ومع ذلك، ومثلما تجلى في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في عام

[٢٢] شمل التقييم الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاما.وتحدث معظم الحالات في إثيوبيا، والسودان، والصومال وغينيا.

[٢٣] *Times of Crisis, Times of Change: Science for Accelerating Transformations to Sustainable Development* (United Nations publication, 2023)

[٢٤] UNODC, OHCHR and UNDP, "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators".

٢٠٢٣، لا يمكن تحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بدون إيجاد مجتمعات عادلة وشاملة للجميع تكفل المساواة بين الناس فيفرص اللجوء إلى العدالة، وسيادة القانون الفعالة، والحكم الرشيد على جميع المستويات.

١٨- وينبغي الاعتراف بالتحديات التي نواجهها في مجال البيانات، والتسليم بالأدوار الحاسمة لضمان سيادة القانون والمؤسسات القوية، في الدورة المقبلة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي ستُعقد في عام ٢٠٢٤.

دال- الغاية ١٦-٤: الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠

١٩- في الوقت الذي أُحرِز فيه تحسن كبير في فهم التدفقات المالية غير المشروعة ووضع إطارها المفاهيمي، بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا تزال ندرة البيانات مَصدر تحدٍّ كبير.[٢٥] ومنذ عام ٢٠٢١، شرع أكثر من ١٢ بلدا في أفريقيا في عملية تقدير التدفقات المالية غير المشروعة السائدة في ولاياتها القضائية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد. وقد مكنت هذه العملية هذه البلدان من إنشاء أفرقة عمل تقنية مشتركة بين المؤسسات من أجل تقييم مدى ضعفها أمام التدفقات المالية غير المشروعة وقدراتها المؤسسية على التصدي لها، وتقديم تقديرات أولية بشأنها.

٢٠- ويشارك عدد كبير من أصحاب المصلحة في دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك: منظمات المجتمع المدني، مثل شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا؛ وأجهزة الاتحاد الأفريقي، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، من خلال مشروع تدعمه حكومة فنلندا؛ والاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع المنظمات الداعمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، مثل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، والتحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا، ومؤسسة ثابو مبيكي.[٢٦]

٢١- وبعد التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة في القطاعين الضريبي والتجاري وإطارها المفاهيمي ومنهجيات قياسها، وضع الأونكتاد مبادئ توجيهية لدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جهودهم الرامية إلى تقدير مدى انتشار التدفقات المالية غير

(٢٥) See, for example, UNCTAD, “Methodological guidelines to measure tax and commercial illicit financial flows”, Updated draft for pilot testing, available at https://unctad.org/publication/methodological-guidelines-measure-tax-and-commercial-illicit-financial-flows-methods.

(٢٦) See African Union, “Assembly special declaration on illicit financial flows”, available at https://au.int/sites/default/files/documents/29831-doc-assembly_declaration_on_illicit_financial_flow_-_english.pdf.

المشروعة والمساهمة في تقديم الاستجابات السياساتية ذات الصلة. وسلطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في عملها الأخير لتحليل الحالات الشاذة التجارية، الضوء على الخسائر المحتملة من خلال التدفقات المالية غير المشروعة التي بلغت ٤٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩، مؤكدة ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل معالجة آفة التدفقات هذه.[٢٧] ومن شأن هذا الحجم من الموارد، إذا تم كبحه، أن يسرع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

٢٢- ولا تزال الجهود المبذولة للحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة ورصدها محدودة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم التحدي المتمثل في توافر البيانات لرصد أداء الهدف ١٦. ويشكل تَتَبُّع منشأ الأسلحة المحجوزة تحديا للعديد من البلدان، بسبب الافتقار إلى الموارد والقدرات - لدرجة أن ما تم حجزه من الأسلحة، بين عاميْ ٢٠١٦ و٢٠٢١، لا يتجاوز ثلث الأسلحة التي يمكن تعقبها.[٢٨] ولذلك، فإن الأداء فيما يتعلق ببلوغ هذه الغاية متفاوت. ورغم إحراز بعض التقدم في القياس، لا يزال الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة ورصدها يشكلان تحديا كبيرا في القارة.

هاء- الغاية ١٦-٥: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

٢٣- يشكل الفساد والرشوة تحديات إنمائية كبيرة في أفريقيا، إذ إن كلاهما يقوض المؤسسات ويرسخ الفقر.[٢٩] فهما يُسهمان في زيادة عدم المساواة، مع ما يصاحب ذلك من أثر سلبي على التوزيع العادل للموارد وفرص التنمية.[٣٠] وعلاوة على ذلك، تؤدي الممارسات الفاسدة إلى تآكل شرعية الحكومات وقدرتها على الوفاء بمسؤوليتها عن توفير الخدمات العامة الأساسية.[٣١] وفي أفريقيا، تحسنت الحوكمة بشكل عام بين عاميْ ٢٠١٢ و٢٠٢١، رغم تدهور الأمن وسيادة القانون.[٣٢]

٢٤- ويرتبط انتشار الفساد والرشوة بمستويات الدخل، حيث تشهد البلدان منخفضة الدخل انتشارا أكبر للفساد والرشوة من نظيراتها ذات الدخل المرتفع. وفي دراسة أجريت مؤخرا، تَبيَّن أن متوسط انتشار الرشوة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط من

(٢٧) موجز سياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، عام ٢٠٢٤ (يصدر قريبا).

(٢٨) UNODC, OHCHR and UNDP, "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators".

(٢٩) ECA, *Economic Governance Report I: Institutional Architecture to Address Illicit Financial Flows* (Addis Ababa, 2021).

(٣٠) UNODC, OHCHR and UNDP, "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators".

(٣١) الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ''الغاية ١٦-٥: الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما''، إطار عمل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، متاح على الرابط التالي: https://sdg16.unglobalcompact.org/target-16-5.

(٣٢) Mo Ibrahim Foundation, *2022 Ibrahim Index of African Governance*

الشريحة الدنيا يكاد يكون ضِعفَ المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا. ومقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع، كان معدل الانتشار أعلى بأربعة أضعاف تقريبا. ووُجدت تباينات كبيرة داخل نفس فئة الدخل، وهو ما يدل على أن الدخل ليس هو المحدد الوحيد لانتشار الفساد والرشوة.[٣٣]

٢٥- ونظرا لانتشار الممارسات الفاسدة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فإن أفريقيا معرضة بشكل خاص لهذه التحديات الإنمائية. واستنادا إلى 'دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا' لعام ٢٠٢٢، فقد طُلب من ثلث السكان الأفريقيين دفع رشوة للحصول على الخدمات العامة، وهو رقم أعلى بثلاث مرات من الرقم المقابل له في أوروبا وأمريكا الشمالية.[٣٤] وللمؤشر ١٦-٥-١ أيضا تأثير جنساني، حيث يكون الرجال أكثر عرضة من النساء للتورط في الرشوة. وقد طُلب مما يقرب من خُمس الشركات في المنطقة دفع رشوة للحصول على الخدمات العامة.[٣٥] بيد أن ندرة البيانات لا تزال تشكل تحديا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف في القارة.

واو- الغاية ١٦-٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

٢٦- تعد المؤسسات عوامل داعمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي غياب الهياكل المؤسسية المتينة، يمكن أن تتعطل التنمية من خلال تقويض سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، تؤدي المؤسسات دورا حاسما في أوقات عدم اليقين والأزمات. ففي بعض الحالات أدى الفساد في تخصيص الموارد والخدمات الصحية الناجم عن ضعف الهياكل المؤسسية إلى تقويض التعافي من جائحة كوفيد-١٩.[٣٦]

٢٧- وقد ضعُفت حالة المؤسسات في أفريقيا في مختلف المناطق دون الإقليمية، ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة السلطات غير الدستورية. وقد أدى غياب هياكل الحكم المستقرة وضعف الدولة إلى تهيئة بيئة مواتية لعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الحوكمة وتهيئة أرض خصبة لإجراء تغييرات غير دستورية في السلطة، وهو ما يهدد الأمن الوطني ودون الإقليمي على حد سواء، على النحو الذي أبرزه مؤخرا انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتُعد معالجة قضايا الحوكمة أمرا ضروريا لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة. ويتعين إعادة النظر في كل من الأطر

[٣٣] المرجع نفسه.

[٣٤] المرجع نفسه.

[٣٥] محسوبة على أساس بيانات عام ٢٠٢١ أو آخر سنة متاحة منذ عام ٢٠١٥.

[٣٦] *Times of Crisis, Times of Change: Science for Accelerating Transformations to Sustainable Development*

المؤسسية على الصعيد الوطني والآليات الإقليمية لمعالجة القدرة على الاستجابة لهذه التحديات المتعلقة بالحوكمة.

٢٨- وترتبط المؤسسات أيضا بانتشار التدفقات المالية غير المشروعة، التي تشكل أحد العوائق الرئيسية في مجالي الحوكمة والتمويل في أفريقيا. وتشكل المؤسسات الضعيفة حافزا ضارا لمواصلة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذه الحالة، يمكن للمؤسسات الضعيفة والتدفقات المالية غير المشروعة أن تخلق حلقة مفرغة من الفساد.[٣٧]

٢٩- ولا تزال ندرة البيانات تشكل تحديا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف. وهناك ما يبرر اتباع نهج قائم على الأدلة لرصد الإنفاق العام والرضا عن الخدمات العامة لضمان المساءلة وتقوية المؤسسات. والبيانات العالية الجودة والمنتظمة والمصنفة ضرورية لتحسين فَهم التمثيل والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار.[٣٨]

زاي- الغاية ١٦-٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

٣٠- رغم التحسينات العالمية، لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ العديد من الخطوات لبلوغ الغاية ١٦-٧. وعموما، فإن المرأة ممثلة بنسبة كبيرة جدا في المستويات الدنيا لاتخاذ القرار في القطاع العام، في حين أنها ممثلة تمثيلا ناقصا في المستويات العليا في المؤسسات الوطنية. ويلاحَظ الاتجاه نفسه في النظام القضائي.[٣٩] وفي الوقت الذي يُعد فيه التمثيل الواسع أمرا لا غنى عنه للإدماج، لا تزال مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وفئات سكانية محددة في عملية اتخاذ القرار منخفضة.[٤٠] وبالتالي، فإن النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون أن عملية اتخاذ القرار شاملة للجميع ومتجاوبة منخفضةٌ نسبيا.[٤١]

---

[٣٧] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقرير الحوكمة الاقتصادية الأول.

[٣٨] UNODC, OHCHR and UNDP, "Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators".

[٣٩] المرجع نفسه.

[٤٠] بالإشارة إلى المؤشر ١٦-٧-١ الذي يهدف إلى قياس نسب المناصب في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك الهيئات التشريعية والخدمة العامة والقضاء، مقارنة بالتوزيعات الوطنية، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية.

[٤١] بالإشارة إلى المؤشر ١٦-٧-٢ الذي يهدف إلى قياس نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية.

٣١- ويعزز عدم المساواة والافتقار إلى الإدماج الانقسامات، ويزيدان من حدة التوترات والمظالم بين المجموعات، وهو يؤدي إلى عدم الاستقرار وأشكال العنف بين الأعراق. وقد أدى عدم المساواة على طول التقسيمات الجغرافية إلى تأجيج الصراع بشكل متزايد، لا سيما في المناطق الحدودية، حيث تستغل الجماعات المتطرفة وغيرها من الجماعات المسلحة من غير الدول فراغ الحكم وتحشد المظالم من خلال روايات مقنعة تركز على الإهمال والتهميش اللذين تمارسهما الدولة.

٣٢- وتكشف الاحتجاجات الشعبية الحالية الواسعة النطاق في أفريقيا عن حقيقة مفادها أن أعدادا متزايدة من الناس يشعرون بأن نظامهم السياسي لا يعبأ بهم.(٤٢) وتشعر نسبة كبيرة من السكان بعدم الرضا وترى أن الحكومات لا تأخذ في الحسبان آراء العديد من المجموعات.(٤٣) وفي هذا الصدد، يُعرب حوالي ٥٤ في المائة من الناس عن ثقتهم في المؤسسات غير الرسمية، مثل الزعماء الدينيين والتقليديين، أكثر من ثقتهم في الهيئات التنفيذية الرسمية للدولة.(٤٤) وهناك ملاحظة أكثر إيجابية، وهي أن مشاركة المرأة في القطاع العام تحسنت في حوالي ٤٢ بلدا أفريقيا.

٣٣- وبما أن التمثيل العادل في الخدمة العامة لا يزال بعيد المنال، ونظرا لآثاره الإيجابية التي تؤدي، من بين أمور أخرى، إلى التوافق والاستقرار، هناك حاجة إلى استثمارات تهدف إلى التغلب على الحواجز التي تحول دون المشاركة في صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى نهج مرتكز على الأدلة لرصد مدى الرضا عن الخدمات العامة ومدى استجابتها.

حاء- الغاية ١٦-٨: توسيع مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية وتعزيزها

٣٤- لا تزال بلدان الجنوب ممثلة تمثيلا ناقصا في مؤسسات الحوكمة العالمية، مثل مؤسسات بريتون وودز، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة العشرين. ويعني هذا النقص في التمثيل عدم مراعاة الصوت الجماعي لبلدان الجنوب. وينعكس هذا الوضع بأوضح صورة في التحيز ضد الجنوب النامي في بنية الهيكل المالي الحالي.

٣٥- ورغم النقص الكبير في التمثيل، فقد مهدت التطورات العالمية الأخيرة الطريق لإيجاد منبر شامل للجميع. ويبشر اعتماد قرار الجمعية العامة التاريخي ٧٨/٢٣٠ المتعلق بتعزيز التعاون الدولي

(٤٢) UNDP, “Indicator 16.7.1 – key issues for consideration by the Working Group”, 2019, available at www.undp.org/policy-centre/oslo/publications/indicator-1671-key-issues-consideration-working-group.

(٤٣) Afrobarometer SDG scorecards, available at www.afrobarometer.org/sdg-scorecards/

(٤٤) Economic and Social Council, “Background paper on peace: transformative actions for peace, justice and strong institutions towards the implementation of the 2030 Agenda and Agenda 2063”, 2020

الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة بإتاحةِ فرصةٍ عظيمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان وجود إطار ضريبي شاملٍ يفضي إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي. ومن المتوقع أن تعزز عملية الأمم المتحدة الحكومية الدولية لتشكيل المعايير الضريبية ووضع القواعد مواطن القوة وتسد الثغرات في الترتيبات الحالية للتعاون الضريبي الدولي في سبيل إنشاء إطار أكثر شمولا.

٣٦- وأدت القيادة الأفريقية، على وجه الخصوص، من خلال مبادرة مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك، إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٤٤، الذي قررت فيه بدء مناقشات بشأن سبل تعزيز شمولية وفعالية التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك إمكانية استحداث إطار للتعاون بشأن المسائل الضريبية. وأسفر ذلك القرار عن اتخاذ القرار ٧٨/٢٣٠ المذكور آنفا، الذي يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية في الدول الأعضاء، الأمر الذي سيكون حاسما بالنسبة إلى بلدان أفريقيا وبلدان الجنوب.[٤٥] وحدث فتحٌ كبير آخر عندما أصبح الاتحاد الأفريقي عضوا دائما في مجموعة العشرين، الأمر الذي قد يُسهم في منح أفريقيا صوتا والتعريف بمواقف بلدان الجنوب بشأن القضايا ذات الأهمية العالمية.[٤٦]

طاء- الغاية ١٦-٩: توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠

٣٧- تتيح الهوية القانونية للأفراد الوثائق القانونية الأساسية اللازمة لتأمين هويتهم وجنسيتهم وحقوقهم المدنية وتتيح لهم الحصول على الخدمات الاجتماعية. وتعد شهادة الميلاد بوصفها دليلا على الهوية القانونية أمرا بالغ الأهمية لضمان تمتع الأطفال بحقوقهم منذ الولادة. ويكتسي تحسين أداء نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، بما في ذلك تسجيل جميع المواليد، أهمية بالغة لضمان حصول الجميع على هوية قانونية. والهوية ضرورية أيضا لضمان قيام مجتمعات للجميع شاملة وإعمال حقوق الإنسان. ومن بين ١٦٤ مليون طفل غير مسجل في جميع أنحاء العالم يعيش ٩١ مليون طفل في أفريقيا.[٤٧] ويقوض هذا الوضعُ الفرص المتاحة لضمان حصول جميع الأطفال على الخدمات العامة والخاصة.[٤٨]

(٤٥) United Nations, “Second Committee approves nine draft resolutions, including texts on international tax cooperation, external debt, global climate, poverty eradication”, 22 November 2023, available at https://press.un.org/en/2023/gaef3597.doc.htm.

(٤٦) World Economic Forum, “The African Union has been made a permanent member of the G20 – what does it mean for the continent?”, 14 September 2023.

(٤٧) UNICEF, “A statistical update on birth registration in Africa”, 2022, available at https://data.unicef.org/resources/a-statistical-update-on-birth-registration-in-africa/.

(٤٨) A/78/80-E/2023/64.

٣٨- وهناك تباين كبير في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية فيما بين البلدان الأفريقية، مع اختلاف مستويات تغطية التسجيل واكتماله. ولا تَستخدم معظم البلدان في أفريقيا سجلات التسجيل المدني لجمع إحصاءات الأحوال المدنية.

٣٩- وقد لوحظت فجوة في التعاون بين أصحاب المصلحة الوطنيين، في الوقت الذي تتطلب الهوية القانونية نهجا متعدد القطاعات ويشمل الحكومة بأكملها. وينبغي أن تشمل الحلولُ تعزيزَ التنسيق وتحسين القدرات وإرساء التشغيل المتبادل بين نظم التسجيل المدني ونظم إحصاءات الحالة المدنية والنظم الوطنية لتحديد الهوية.

٤٠- وتم إحراز تقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، لا سيما في وضع إجراءات تشغيل موحدة لتسجيل وقائع الحالة المدنية ومنح الهوية القانونية للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والفئات الأخرى من الأشخاص المتنقلين. وتعتبر هذه الهوية القانونية الوسيلة التي تمكنهم من ضمان حقوقهم ووصولهم إلى العدالة والخدمات الاجتماعية.

ياء- الغاية ١٦-١٠: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

٤١- لقد تحسنت فرص الحصول على المعلومات، حيث زاد عدد البلدان التي اعتمدت قوانين تضمن حصول الجمهور على المعلومات بمقدار الثلث تقريبا منذ عام ٢٠١٥.[٤٩] ومع ذلك، بما أن ١,٢ من المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين أو النقابيين يُقتلون كل يوم في جميع أنحاء العالم،[٥٠] فقد أصبح الاضطلاع بأنشطتهم أكثر خطورة وفتكا.[٥١] والواقع أنه في عام ٢٠٢٢ ارتفع العدد العالمي لعمليات القتل والاختفاء القسري للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل كبير. وقُتل ما لا يقل عن ٤٤٨ مدافعا عن حقوق الإنسان في ٣٦ بلدا في جميع أنحاء العالم، مما يشكل زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في عدد عمليات القتل هذه.[٥٢]

[٤٩] بالإشارة إلى المؤشر ١٦-١٠-٢ الذي يهدف إلى حساب عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات. البيانات متاحة على موقع اليونسكو على الإنترنت: www.unesco.org/en/right-access-information .

[٥٠] UNODC, OHCHR and UNDP, “Global progress report on Sustainable Development Goal 16 indicators”.

[٥١] بالإشارة إلى المؤشر ١٦-١٠-١ الذي يهدف إلى حساب عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

[٥٢] Sarah Rattray and Marion Volkmann-Brandau, “Protecting those who protect human rights”, UNDP, 29 June 2023, available at www.undp.org/blog/protecting-those-who-protect-human-rights.

٤٢- ولا يختلف هذا الاتجاه في أفريقيا، إذ لوحظت، في عام ٢٠٢١، زيادة ملحوظة في عدد حالات الاختفاء القسري، لا سيما في إريتريا وإثيوبيا والصومال.[٥٣] وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٣، قُتل أربعة مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان في القارة. وتنتشر ظاهرة الاختفاء القسري في القارة منذ الحقبة الاستعمارية ولا تزال مستمرة بقوة حتى اليوم، لا سيما فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين والأقليات.[٥٤] ولا تعكس بيانات الأمم المتحدة المتاحة بدقة حجم المشكلة، لأن الإحصاءات أقل بكثير من الأرقام الفعلية. ويمكن أن يعزى هذا التناقض إلى عوامل مختلفة، مثل ضعف النظام القضائي، ونقص الوعي، وغياب البيانات الرسمية.

٤٣- وقد بذل الاتحاد الأفريقي جهودا لمعالجة مشكلة الاختفاء القسري التي طال أمدها. وفي عام ٢٠٢٢، اعتمد مبادئ توجيهية بشأن هذا الموضوع، تُمثِّل أول صك إقليمي أفريقي يهدف إلى مكافحة حالات الاختفاء القسري ومنعها.[٥٥] وفي هذا الصدد، تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع أفريقيا لتقديم الدعم للضحايا وأسرهم. ورغم هذه المبادرات، لا تزال هناك حاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاتفاقيات الدولية وتحسين الأطر القانونية الأفريقية وتوثيق القضايا.

ثالثا- التحديات والقضايا الناشئة والفرص المتاحة للتعجيل بالتنفيذ

٤٤- ينطوي تعدد الأزمات في المنطقة على تأثير كبير على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والعنف والاستغلال، حيث تتعرض الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الفتيات والفتيان والنساء، لأكبر قدر من الضرر.

٤٥- ومن المرجح أن تؤثر الاتجاهات الكبرى مثل زيادة متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتغيُّر أنماط التوسع الحضري، والحَرَكيَّة الاجتماعية والاقتصادية المتطورة، تأثيرا كبيرا على مشهد جرائم القتل في المستقبل، وهو ما يؤثر على مناطق مختلفة من العالم بطرق مختلفة، ويؤثر بشكل أكثر حدة على مناطق مثل أفريقيا التي تمر بتحولات كبيرة. وعلاوة على

(٥٣) Maat for Peace, Development and Human Rights, "Submission regarding the visit of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances to the African Union's judicial and human rights organs and other bodies", available at www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/session24/ subm-preparation-visit-cso-maat-peace-development-human-ri.docx.

(٥٤) منظمة العفو الدولية، ''حرية التعبير''، متاح على الرابط: www.amnesty.org/en/what-we-do/freedom-of-expression\.

(٥٥) Redress, "The African Commission launches the first regional instrument to fight enforced disappearances in Africa", 25 October 2022.

ذلك، يصعب التنبؤ بتأثير التحول التكنولوجي المتسارع، والتعرض لوسائل التواصل الاجتماعي، وأتمتة الوظائف، والصدمات المناخية على العنف المسبب للموت.

٤٦- ووفقا لتحليل أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للآثار المحتملة لتغير المناخ والتغير في الهيكل العُمري وعدم المساواة في معدلات جرائم القتل حتى عام ٢١٠٠، من المتوقع أن تكون أفريقيا أكثر المناطق ضعفا، بسبب تزايد نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاما من سكانها حتى عام ٢٠٣٥، وتباطؤ وتيرة انخفاض أوجه عدم المساواة، وتركيز الصدمات والضغوط المرتبطة بالمناخ إلى جانب ضعف قدرات الاستجابة.[٥٦]

رابعا- توصيات للتحقيق المتكامل والمتسارع لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

٤٧- ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ينظُروا في اتخاذ خطوات لتعزيز وتشجيع ما يلي:

(أ) نُظم لرصد الأسواق غير المشروعة وجمع البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) لوائح وسياسات وآليات مساءلة وقائية، بما في ذلك آليات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان والمهنيين الذين يساعدون على ضمان الوصول إلى المعلومات، من أجل تعزيز حماية الحريات الأساسية لجميع المواطنين في جميع أنحاء العالم؛

(ج) الاستعدادات الرامية إلى التصدي للجوائح والأزمات الأخرى، بما في ذلك أزمة المناخ والأزمات المالية المستقبلية؛

(د) استراتيجيات مكافحة النزاعات، ويكون ذلك على سبيل المثال بتعزيز الخطة الجديدة للسلام والسعي إلى إعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أو النظر في سبل تعزيز كفاءة مجلس الأمن؛

(هـ) توطيد العلاقة بين السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان، من أجل مساعدة الحكومات على أن تتجنب في أوقات التشقف السياسات التي لا تستثمر إلا القليل في الحقوق وتغذي أوجه عدم المساواة، مع تعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛

[٥٦] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 'موجز تنفيذي'.

(و) بناء القدرات الوطنية لإنتاج بيانات مصنفة للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الفئات المحرومة ومساءلة الجهات المسؤولة؛

(ز) التعليم عالي الجودة وحل النزاعات والمبادئ الديمقراطية من أجل تعزيز ثقافة السلام، وزيادة الوعي بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات بأهمية الهدف ١٦ وصلته بالتنمية المستدامة، مع إيلاء الأولوية لجهود منع نشوب النزاعات من خلال معالجة الأسباب الجذرية، مثل عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والمظالم السياسية؛

(ح) السياسات القائمة على الحقوق والأطر المؤسسية في سبيل استفادة الجميع من التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ونظم إدارة الهوية لجميع وقائع الأحوال المدنية من الولادة إلى الوفاة وزيادة الاستثمارات المالية التي تدعم التسجيل المدني الوطني ونظم إدارة الهوية.

٤٨- وينبغي توسيع وتعزيز صوت بلدان الجنوب ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، ووضع المعايير، وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

خامسا-الرسائل الرئيسية

٤٩- لقد تم في هذا التحليل تسليط الضوء على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٦ إلى جانب الثغرات الكبيرة في هذا التقدم. ولمعالجة هذه الثغرات، هناك حاجة إلى تعزيز ما يلي:

(أ) القيادة السياسية ومشاركة أصحاب المصلحة، وهما أمران حاسمان لتكريس الشعور بتملك زمام الأمور، وتأمين الالتزام، وحشد الدعم، وتعبئة الموارد، وضمان المساءلة؛

(ب) مؤسسات الحكم وسيادة القانون من أجل حماية حقوق الإنسان، وضمان المساواة في اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك للأطفال، وتعزيز الشفافية والمساءلة، فضلا عن توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار وفي الحكم بغية تحقيق الهدف ١٦، من خلال اتخاذ إجراءات يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين على جميع مستويات الحكومة؛

(ج) نظم البيانات فيما يتعلق بالهدف ١٦، من خلال منح ولايات قانونية للمؤسسات الحكومية لجمع البيانات ذات الصلة ومعالجتها والاستفادة منها لدعم رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٦؛

(د) الاستراتيجيات الحكومية والهياكل المؤسسية في أفريقيا التي ترمي إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك للحد من نزيف الموارد وتحسين آفاق تحقيق الهدف ١٦ وغيره من الأهداف؛

(هـ) مقاربات تقوم على حقوق الإنسان في رسم السياسات الاقتصادية، فضلا عن استراتيجيات مكافحة النزاعات ومنعها، ومعالجة آثارها على أكثر الفئات ضعفا.